

رأى

جماعة دارالعلوم

في تقرير اللجنة التي ألفت لتيسير القواعد العربية

أصدرت وزارة المعارف في عهد حضرة صاحب المعالي بهى الدين بركات باشا قراراً بتأليف لجنة من رجال الجامعة ورجال المعارف وعهدت إليها أن تبحث في تيسير القواعد العربية وأن تتقدم بمشروع يبين الأسس التي تشير بها لهذا التيسير وقد تقدمت اللجنة بتقرير بسطت فيه رأيها وضمنته اقتراحاتها وما تراه من تغيير وإنا نحمد للعاملين على النهوض باللغة العربية جليل مسعاهم ونشكر للجنة غيرتها على لغة البلاد وهي قوام نهضتنا الأدبية والفكرية، ورمز مجدنا الغابر والحاضر، وأساس ثقافتنا التي يعمل الساعون لخير هذا الوطن على إقامة دعائمها ونشر لوائها الذي تحمله مصر في طليعة الأمم الشرقية ذات المجد الخالد والعز التالد

نشكر للجنة ما أبدت من مقترحات بشأن العناية بلغة المعلمين في جميع مواد الدراسة وبتصنيف اللغة العربية مما يزاحمها من العامية الجارية على الألسنة في شتى النواحي ونحمد لها رغبتها في أن يخلص التعليم الابتدائي للغة الوطنية

« وأن يمكن التلاميذ وقتاً ما من التفرغ لفهمهم والانتقطاع لها بحيث لا تزاحمها على عقولهم وأذواقهم وذاكرتهم لغة أجنبية » .

نشكر للجنة كل هذا ونرجو أن تعمل وزارة المعارف على تنفيذ هذه المقترحات ذات الشأن في ترقية اللغة العربية والنهوض بها

وإنا إذ لحنا في تقرير اللجنة الرغبة الخالصة في الإصلاح وترحيبها بنقد الناقدين

نتقدم بما عن لنا في هذا التقرير فنجمل ملاحظتنا على مآلبدته من آراء في القواعد العربية وتيسيرها وما نريد إلا الإصلاح .

سلكت اللجنة للتيسير طريقا ينطوي على عناصر ثلاثة هي :

- (أ) تغيير في طائفة من الألفاظ الاصطلاحية
- (ب) تغيير في التبويب بضم بعض الحقائق إلى بعض تحت اسم جديد
- (ج) الاستغناء عن بعض المباحث

وقد عاجلت اللجنة ذلك معالجة لم تسفر عن التيسير المنشود ، ولم تصل إلى شيء يحمد المعلومون أو المتعلمون ويجدون فيه خطة قريية المنال

وإنا لنلمح فيما عملته اللجنة مظاهر ثلاثة كانت من العوامل التي باعدت بينها وبين الوصول إلى النهج السليم في التيسير :

١ - - فانها حرصت على أن تجيء بشيء جديد وإن باعدت بين المتعلمين والغاية ، فلجأت إلى التغيير في الاصطلاحات وفي الأوضاع والأقسام ، لا للتيسير بل حباً في التغيير وإغراماً بالتجديد الذي لا يسر فيه .

٢ - وحددت اللجنة مواطن الصعوبة تحديداً ليس بينه وبين الواقع الآن والسائد في المدارس صلة ، ونحيت أن هناك فلسفة للنحو تمتلئ بها أفواه المتعلمين ، وتضج منها سنتهم ، وتفيض بها الكتب الدراسية التي بأيديهم . ورأت أن الصعوبة إنما هي في علامات الاعراب ، وفي تقدير الحركات ، وفي تسمية جزأى الجملة مبتدأ وخبراً ، أو فعلاً وفاعلاً ، إلى غير ذلك . وبنت على هذا رأيها في التيسير ، فوجهت جل اهتمامها إلى التغيير وقلب الاصطلاحات والأوضاع ؛ وكادت الفكر في البحث عن ألفاظ اصطلاحية أخرى زعمت أنها هي التي تقرب الحقائق إلى الأذهان

٣ - يدل تقرير اللجنة على أنها ليست على اتصال بطرق تدريس القواعد في

المدارس ، ولا بالتدرج الذى سارت فيه المناهج فى السنوات الأخيرة ، ولا بالحلقات
الاصلاحية المتعاقبة التى جددت فى أساليب الاختبار والتدريب فى القواعد العربية ،
ولا بما يبذله المعلمون من وسائل وصلت بالقواعد إلى غاية عملية إنشائية ممزوجة
بالتعبير السليم ، ولا بما يطالب به المعلمون تلاميذهم من أساليب فى الاعراب ؛ ولو
أن اللجنة بحثت فى هذا الموضوع لوجدت فيه ما يغنيها عما زعمته إصلاحا .

ونظرة إلى المناهج فى أدوارها المتعاقبة ، وإلى كتب القواعد وما فيها من تبويب
وترتيب ، وإلى طرق تدريس القواعد العربية وما يبذله المعلمون من جهود فى تذليلها
وتيسيرها — نظرة إلى ذلك كافية للاقتناع بأن رجال اللغة العربية فى وزارة المعارف
قد رسموا خطة للإصلاح وساروا فيها مرحلة بعد أخرى سيرا مقرونا بالتجارب ؛ وكما
بدا لهم تغيير أو تبديل قاموا به فى هدوء وخطة متتدة .

فهل رجعت اللجنة إلى كل هذا ؟ إنها لو فعلت لوجدت سلسلة من الإصلاح
تجمل لها فى تيسير القواعد رأيا غير الذى جاءت به فى تقريرها . وهل رجعت اللجنة
إلى ما تصدر به المناهج من إرشاد للمدرسين وتوجيه للتدريس ، وإلى ما يبذرى
المفتشون من ملاحظات عقب تفتيشهم ؟ إنها لو فعلت لعلمت أن القائمين على اللغة
العربية من رجال المعارف قد خطوا خطوات موفقة وصلوا بها إلى غاية محمودة .

ولقد كان يجمل باللجنة أن تفعل ذلك فإن له بمهمتها صلة وثيقة ، وأن تنظر إلى
ما تجرى عليه المدارس فى دراسة القواعد العربية ليكون عملها نقدا قائما على الأسس
الصحيحة وجهدا فى الإصلاح يضاف إلى جهود غيرها ، أو حلقة مكملة لما جهد فى سبيله
رجال المعارف من إصلاح مقرون بالتجارب والتمحيص .

إذن لحدنا لها صعبا وأيقنا أنها تصدر عن خبرة وتمحيص ، واعتراف بجهود من قاموا
بالإصلاح فى تدريس القواعد بالمدارس المصرية ، ومن بذلوا ولا يزالون يبذلون
جهودا فى تيسيرها . ولكن ، ولكن اللجنة تخيلت للمدارس ومناهجها صورة غير

صحيحة ، و بنت على هذا أساليبها في النقد . واقترضت أن هناك « أولا » فلسفة دعت إلى الاقتراض والتعليل « ثانيا » إسرافاً في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات « ثالثاً » إيمان في التعمق العلمي . وقالت إنها حاولت أن تخلص النحو من هذه العيوب الثلاثة : فتبرته من الفلسفة ، وتمحو منه الاقتراض ، وتقارب بين أصوله وقواعده .

فهل في المدارس وفيما يدرسه المعلمون لتلاميذهم شيء من هذا ؟ الحق أن اللجنة توهمت وأمعنت في التوهم ، وتخيلت وبالغت في التخيل ؛ فتصورت هدفا تصوب إليه مافي جعبتها من سهام أعدتها للهدم لا لاقتناص الجديد من سليم الآراء وصادق الفكر .

وقد استطردت اللجنة وخرجت عن المهمة التي كلفت أداءها ، وهي تيسير القواعد العربية لتلاميذ المدارس ، وإتمام ما قامت به الوزارة من جهود فيما سبق ؛ فجعلت نظرتها إلى القواعد وكتبها شاملة ، وقامت تندد بفلسفة القدماء في النحو ، وبامعانهم في التعمق العلمي ، وتنادى بالقضاء على هذه الفلسفة وهذا الامعان .

ولسنا الآن بصدد رأي اللجنة في هذه الفلسفة النحوية . ولا في هذا الامعان في التعمق العلمي ؛ ولكننا نقول إن لهذا مكانته في الدراسة العالية لمن يريدون التخصص في قواعد اللغة العربية وما يتصل بها ، وما يحتاج إليه ذلك من التوفر على البحث في كتب المتقدمين ، تلك الكتب التي يحمد البحث فيها لمن يريد الاستزادة من اللغة وقهها وأصولها وأسرار تراكيبها ، وما إلى ذلك مما يخدم القرآن الكريم والحديث الشريف ويعين على فهمها .

نقول اننا لسنا بصدد المناقشة في كل هذا ، وإنما نحن أمام موضوع محدود كلفت اللجنة أن تبرم فيه رأيا ، ذلك هو تيسير القواعد لتلاميذ المدارس . فهل سلكت اللجنة الجادة للوصول إلى هذه الغاية ؟ وهل وقفت فيما جاءت به من آراء ؟ إن الذي

يتجلى في تقريرها أنها قد أجهدت نفسها في التغيير وحاولت أن تظهر التجديد الذي أغرمت به وملك عليها زمام تفكيرها حتى خيل إليها أنه حلقة التعليم المفقودة في الجيل الحاضر .

إن تيسير القواعد ليس بالخطب الجلل ، وإن القواعد ذات الأثر العملي في النطق السليم والكتابة الصحيحة ليست من المعجزات ، وإن الغاية التي تدرس القواعد من أجلها إنما هي ضبط أواخر الكلمات ، ولهذا الضبط سببان أساسيان :

أولهما : أدوات خاصة معدودة

وثانيهما : وظيفة الكلمة وموضعها من الجملة وأثرها في معناها ؛ فالتيسير يجب أن يدور حول هذا المحور .

وإذا أخذنا من القواعد العربية بالنصيب الذي يحقق هذا فأنا نصل إلى الغاية من أيسر السبل ولا نحتاج إلى تغيير كبير ، ولا قلب للأوضاع ، ولا خلق اصطلاحات جديدة لاخير فيها .

ولقد كانت هذه هي خطة رجال المعارف كما قدمنا ، وكانت حلقات الإصلاح والتيسير التي قاموا بهامتها مسكة ولا سيما بعد سنة ١٩٢٥ حين أتيحت الفرص لتغيير المناهج فتسابق رجال اللغة العربية بوزارة المعارف إلى التجديد في المناهج وفي الكتب الدراسية في القواعد العربية ، وساروا سيرا حثيثا إلى أن فاجأتهم تلك الحركة الأخيرة في مناهج القواعد وكتبها ، وباغتهم هذا التغيير الذي لا يتصل بحلقات الإصلاح التي قاموا بها . فأن هذه المناهج (مناهج سنة ١٩٣٥) قد قطعت سلسلة هذا الإصلاح ، ورجعت به إلى الوراء خطوات ؛ وجاءت الكتب التي ألقت لهذه المناهج فزادت الخطب عسرا ، وتضمنت كثيرا من التفصيل الذي لا يحتاج إليه تلاميذ المدارس ولا يرتبط بالغاية الواضحة التي يرمي إليها المصلحون من رجال اللغة العربية . ومن أمثلة ذلك ما عرضت له اللجنة (لجنة تأليف كتب القواعد) في إعراب صيغتي التعجب ، وما أكرت من

تفصيل في أنواع الاعلال والابدال الذين قالت لجنة التيسير عنها في تقريرها إنها من المسائل التي لا يصل إلى إدراكها فهم البادىء ؛ إلى غير ذلك من مسائل كثيرة متفرقة جاءت في غضون كتبها ومباحثها .

ومما يدعو إلى العجب أن الزمام في هذه اللجان كان لفريق أعضاء لجنة التيسير التي نحن بصدد تقريرها ؛ ولقد كان يجدر بحضراتهم وقد عهد إليهم أن يشتركوا في المناهج وفي كتبها ، أن يحققوا ما لديهم من نظريات في الإصلاح والتجديد إن كان لديهم شيء من هذا ، وأن يعملوا على إدخال التيسير الذي يسردون مظاهره وقواعده الآن سردا . فهل كان لحضراتهم رأى غير ما يرون الآن في تقريرهم ؟ أو هم ضنوا بأرائهم حين طلب إليهم وضع المناهج وتأليف الكتب ؟ أو أن الآراء التي يبدونها الآن ليست وليدة نظريات ناضجة في التيسير ؟ أو تجارب متدرجة على أساس من الخبرة والاقتناع واليقين ؟

ولم يقف الخلط والبعد عن حلقات الإصلاح عند هذه المناهج الأخيرة التي أشرنا إليها ، بل إن بعض حضرات أعضاء اللجنة (لجنة التيسير) أثرا في مناهج أخرى قبل ذلك جاءوا فيها بما هو غريب عجيب ، وبعثوا عن التجديد الذي يزعمون الآن أنهم من رجاله ، وأمعنوا في الأسراف في القواعد إمعانا ، ولم يتركوا مما يتقدون الآن شيئا حتى اضطرت الوزارة بعد ذلك حين أسفرت التجربة عن الاخفاق ولجهاذ عقول التلاميذ أن تستبدل بمنهج التعليم الثانوى منهجا آخر أسمته المنهج المحفف . وتلك كانت المرحلة التي سبقت ذلك المنهج الأخير الذي أشرنا إليه وقلنا إن بعض حضرات أعضاء لجنة التيسير قد اشتركوا في وضعه .

كل هذا يدل على أن حضراتهم لم يكونوا يبيتون رأيا محصا أو فكرة ناضجة ولكنهم كانوا يبيتون هذما وتغيرا ليس لهما من أسس علمية إلا الرغبة في التغيير .

نعود بعد هذا إلى مناقشة ماسطرت اللجنة من آراء :

١ - ليس ماعلمته اللجنة في علامات الاعراب للتيسير، بل هو إطالة وتعقيد ينفذ إلى نفوس التلاميذ دروس القواعد وينفرهم منها، فإن الحقيقة الثابتة أن للاعراب علامات خاصة يستوى لدى التلاميذ أن تكون العلامة أصلية أو فرعية مادامت هي الظاهرة الخاصة التي تجيء حينما تكون الكلمة في وضع خاص من الجملة أو حينما يقترن بها عامل من عوامل التغيير الاعرابي

وفوق هذا نجد فيما اقترحتة اللجنة غموضاً وتضليلاً للمتعلم، ذلك بأنه لا غنى له عن أن يدرك أن الممنوع من الصرف يجر ولكن لا بالكسرة وأن جمع المؤنث السالم ينصب ولكن لا بالفتحة وإن المثنى يرفع ولكن لا بالضمة النخ تقول أنه لا غنى للمتعلم عن معرفة ذلك لكي يظهر أثراً في التابع الذي يجيء بعد الكلمة والاقتصار على القول بأن هناك أسماء تظهر عليها حركتان ضم وفتح (كالممنوع من الصرف) أو ضم وكسر (كجمع المؤنث السالم) أو حركة واحدة وهي الفتح (كالمقوص) كل هذا لا يحقق الغرض من الوصول إلى الضبط الصحيح . على أن الخطب يسير لا يحتاج إلى أن تكابد اللجنة عناء البحث فيه بحثاً تعتبره تيسيراً .

ولنثمل لكل نوع من هذه الثلاثة لنبين بجلاء ما يقع فيه التلميذ من حيرة إن أخذ برأى اللجنة في علامات الاعراب

في الممنوع منه الصرف

ماذا يفعل التلميذ إذا ولى الممنوع من الصرف تابع في مثل : « أحسنت إلى أحمد المجتهد » ؟ الأمر مشكل على التلميذ لأنه إن نصب التابع كما يقبدر إلى ذهنه خطأ . والأمر مشكل على المعلم أيضاً لأنه إن سكت أقر التلميذ على خطئه . وإن أرشده إلى نيابة الفتحة عن الكسرة فقد رجع إلى ما تدعى اللجنة أن في حذفه تيسيراً . على أن الكسرة تظهر عليه إن أضيف أو دخلت عليه « أل »

في جمع المؤنث السالم

وكيف يتقى التلميذ الخطأ في تابع جمع المؤنث السالم في مثل « خلق الله السموات والأرض » ؟

في المنقوص

ثم كيف ينطق بتابع المنقوص في مثل « حكم القاضي العادل على الجاني الآثم » ؟

ومثل هذا يقال في المثنى في مثل « نظف التلميذ عينيه وفمه » و « يعتنى التلميذ بنظافة عينيه وفمه » وفي جمع المذكر السالم في مثل « أكرمت المجدين كلهم » « وأحسنيت إلى المتقين جميعهم »

٢ - إن الاستغناء عن الأعراب التقديرى والمحلى أبداً يوقع في اللبس في حالة التابع أيضاً في مثل « حضر الفنى المطيع » و « إن هؤلاء التلاميذ مجدون » و « شكرت خادمي الأمن » .

على أن الكتب المدرسية الحديثة يسرت الأعراب التقديرى والمحلى إذ اكتفت بأن الحركة غير ظاهرة وأعفت التلاميذ من تقديرها للتعذر أو لثقل أو للمناسبة إلى غير ذلك مما افترضته اللجنة قائماً وبنت عليه ما بنته مما ظنته تيسيراً .

٣ - أما رأى اللجنة في الضمير فهو رأى يدعو إلى العجب لما فيه من خلط واختراع غريب لا أساس له من أصول اللغة وإنما هو مجازاة للمستشرقين الذين حاولوا أن يوازنوا بين اللغات موازنة مزجوها ببعض من الفلسفة اللاغوية التي قصدوا بها ناحية من البحث لمن أراد التعمق النظرى ولكن اللجنة التي أغرمت بالتجديد

على غير أسسة الصحيحة قد راقها أن تطرف التلميذ في الخطة التي تقترحها للتيسير بهذه الفلسفة الجديدة فجاءت بما ينبو عن المعقول . ومن غريب ما جاءت به اللجنة في هذا أنها اعتبرت أحرف المضارعة (الهمزة والنون) إشارة إلى « الموضوع » تغنى عنه . وهل في هذا تيسير ؟ وهل هو أيسر من أن يعرف المتعلم الفعل ومعناه ، وأن يتصور أن الفاعل ملحوظ ، أو مخفف ، أو مستتر ، دون أن يطالب بالتعبير الاصطلاحي ؟ إن هذا أيسر مع خلوه من الفلسفة ، ومن العجيب أنها ارتضت ذلك الاقتراح الفلسفي في حرفين من أحرف المضارعة وهما الهمزة والنون وسكتت عن الياء والتاء في مثل « يكتب وتكتب » ولعلها اعتبرت هذا من قبيل المثال « محمد كتب » الذي ترى أنه لا ضمير فيه ، أو لعلها وجدت أن المستشرقين لم يتعرضوا للنص على الضمير فيما بدىء بياء أو تاء .

٤ - اعتبرت اللجنة الضمير البارز الدال على العدد إشارة لا ضميرا . ولا ندرى الحكمة في هذا التغيير اللفظي ، وهل في استبدال كلمة بأخرى شيء من التيسير ؟ وهل قصدت اللجنة بهذا أن تسوى بين هذا النوع من الضمير وبين اسم الإشارة ؟ وأي تيسير في هذا الخلط بين الحقائق ؟ الحق أن اللجنة قد استولى عليها حب التغيير وإن زاد الحقائق تعقيداً .

٥ - ترى اللجنة أن الضمير المتصل إذا ذكر معه ضمير منفصل فهو تقوية له مثل « قمت أنا » و « أنا قمت » وهذا أيضاً من التعسف الذي جر اللجنة إليه ميلها إلى التغيير . فأننا لا ندرى الحكمة في العدول عن كلمة تأكيد التي ارتضاها المتقدمون إلى كلمة أخرى ليست أقرب إلى عقل المتعلم ، ولا أكثر دلالة على المراد . على أن في رأى اللجنة خطأ هو تقوية الشيء قبل النطق به في مثل « أنا قمت »

٦ - غيرت اللجنة تسمية جزأى الجملة لكي تدخل المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونائبه واسم الناسخ وخبره تحت اصطلاحين اعتبرتهما جديدين . وفي هذا

تقليل للأسماء ولكنه ليس تيسيرا . فالمسألة ليست اختصارا في التقسيم أو تقليلا من الأسماء وإنما هي فهم ما للكلمات من وظائف في الجمل وربط ذلك بما يستتبعه من ضبط خاص أو تغيير في أحوال الاسناد المختلفة للمفرد والمثنى والجمع وغير ذلك .

وإن المتعلم ليجد في الاصطلاحات التي حاولت اللجنة العدول عنها كثيرا من المعونة على حل الجمل والابانة عن أجزائها إبانة مرتبطة بما تؤديه كل كلمة مثل مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، إلى غير ذلك ، فهذه الألفاظ الاصطلاحية بينها وبين مدلولها صلة وثيقة ولو وازنت اللجنة بينها وبين نظائرها من اللغات الأجنبية لشهدت بفضل واضعها من المتقدمين .

هذا إلى أن الاصطلاح الجديد غامض غموضاً لم تنهيا له عقول التلاميذ ، وإن ما عمله النحاة من تقسيم الجمل إلى اسمية وفعلية ، وتقسيم كلا جزأيهما باسم خاص لم يكن من مواضع العسر على المتعلم بل على العكس ، فإن التفرقة بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية لا بد منها للانتقال بالمتعلم إلى القيود العاملة (النواسخ) في حالة الجملة الاسمية وما لهذه القيود من أثر في المعنى وفي ضبط الأواخر . وهي لازمة أيضاً لإيضاح الفرق بين الجملتين « التلميذ عبر النهر » و « عبر التلميذ النهر » حينما نجى بكلمة التلميذ مشاة أو مجموعة ، ذلك الفرق الذي عقدت له اللجنة عنواناً خاصاً وهو « المطابقة بين الموضوع والمحمول » .

ولسنا الآن بصدد شرح الطريقة التي نسلکہا لإيضاح ذلك للتلاميذ ولكننا نقول : إن الطريقة التي نراها والتي ينصح بها رجال التعليم إنما هي الطريقة العملية لتكوين الجمل والأتیان بالأمثلة الكثيرة في الأحوال المختلفة . وبذلك ترسخ التغييرات في ذهن المتعلم فينطق بها صحيحة بدون حاجة إلى البدء بشرح القاعدة التي ذكرتها اللجنة في تقريرها وهي « إذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع . وإذا كان متقدماً لم تلحقه »

تقول اللجنة في تقريرها ص ٩ « الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائماً » وحكمها على الموضوع بالضم دائماً يناقض تقسيمها الاسم المعرب سبعة أقسام، إذ قررت « أن الألف أصل في المثني، والواو أصل في الجمع بالواو والنون » فهذان القسمان خرجا من حكم الموضوع (وهو في رأيها الضم دائماً) إذ لا يستقيم قولها هذا إلا إذا اعترفت بالعلامات الفرعية التي أنكرتها .

وكذلك تقول في إعراب المحمول « إنه يكون إسماً فيضم » وهذا الحكم يخرج المثني وجمع المذكر السالم في مثل « التلميذان فاهمان والتلاميذ فاهمون » ، ويُخْتَضُّ قولها بضم كل من الموضوع والمحول إذا كان اسماً بمثل « سميرى كتابي » .

وتقول « ويكون المحمول ظرفاً فيفتح » وهذا خطأ بدليل قولك (كان العيد أمس) وكذلك تقول « إن المحمول يكون مجزئاً مع حرف من حروف الإضافة » تريد حروف الجر ؛ وتسمية حروف الجر بحروف الإضافة قد توحي إلى التلميذ أن يقول في مثل « جئت من المدرسة » من مضاف والمدرسة مضاف إليه . على أنه ليس في التسمية القديمة عسر ، بل لعلها ترشد الطالب إلى أثر حرف الجر فيما بعد .

٨ - وفي الترتيب بين الموضوع والمحول تقول اللجنة « الجملة العربية مرنة في الترتيب طيبة ؛ فلا تلزم أحد الركنين موضعاً واحداً » وهذا خطأ ، فإن الموضوع يجب تقديمه في مواضع معروفة وتأخير كذا ، وكذلك المحمول .

٩ - اختصت اللجنة بعض الصيغ فسمتها بالأساليب ، ولا نرى موجبا لهذه التسمية ؛ ونهت على عدم التعرض لأعراب هذه الأساليب ؛ وإن ما نهت إليه قد نص عليه في المناهج التي وضعها رجال المعارف ، اللهم إلا الكتب الدراسية الأخيرة التي كان لبعض أعضاء لجنة التيسير نصيب في وضعها أو مراجعتها ، فإنها عادت إلى إعراب هذه الصيغ .

١٠ - أدخلت اللجنة فيما أسمته « الأساليب » موضوعات التوكيد والنداء

والاستثناء. ولا نرى معنى لهذا، فإنها ليست من العبارات التي قالت اللجنة عنها إن النحاء تعبوا كثيراً في إعرابها وفي نحر مجها على قواعدهم. ويظهر أنها أرادت أن تستكثر من الموضوعات التي ودت إدخالها تحت هذا العنوان الجديد الذي اخترعته فحشرت هذه الموضوعات حشراً.

١١ قد وضعت اللجنة لما عدا جزأى الجملة كلمة « تكمة » وليس في التفصيل وفي إبقاء اسم خاص لكل نوع من أنواع المنصوبات شيء من العسر، بل على العكس كلمات الحال والتمييز والمفعول والظرف ونحوها هي ألفاظ واضحة الدلالة على معناها والصلة بينها وبين وظيفتها في الجملة متينة. والاحتفاظ بها لهذا وسيلة من وسائل التيسير إذا سرنا في تدريس هذه المباحث على الأساليب التعليمية الصحيحة وهي التي يتبعها مدرسو اللغة العربية الآن. على أن اللجنة جاءت بعد ذلك وفصلت في التكملة وقالت لمن لها أغراضاً وبذلك عادت إلى التفصيل الذي حاولت أن تفر منه. ومن العجيب حقاً أن حكمت بأن التكملة « مفتوحة أبداً إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف إضافة » فأين من هذا الحكم « مفتوحة أبداً » التابع المرفوع والمجرور والمضاف إلى ياء المتكلم.

في الصرف

أما رأى اللجنة في الصرف فقد قالت فيه ص ١١ « ولأن أكثر مسائله من بحوث فقه اللغة التي لا يحتاجها البادئ، بل لا يصل إليها فهمه » وقالت أيضاً في ص ٦ « وهذا كاه حملنا على أن نعدل عن تعليم الصرف من حيث هو علم فقد رأينا أنه بفقه اللغة أشبه. وأن دراسته المستقصاة أخرى بالذين يفرغون للتعلم في اللغة العربية وعلومها فأخذنا من أحكامه ما لم نجد منه بدا ويسرناه تيسيراً وأشعناه فيما يلائمه من أبواب النحو ».

وهذا كلام عام يوهم أن مباحث هذا العلم قد بلغت الغاية من الوعورة والتعاصي على أفهام التلاميذ ، ولا يضير هذه المباحث أو يطمئن في فائدتها أن تعتبرها اللجنة من مباحث فقه اللغة أو من مباحث الصرف ، فهي على الجملة موضوعات تتصل بجوهر اللغة وطواعيتها في التعبير ، وتعين التلاميذ على تنمية ذخيرتهم اللغوية

و يقيننا أن لهذه المباحث أثرها العظيم في الثقافة العربية للتلاميذ، ولها في دروس المطالعة والمحفوظات وشرح النصوص شأن جعل مفتشى وزارة المعارف يولونها عنايتهم بالأرشاد إلى طريق السير فيها في خلال هذه الدروس حتى يجنى التلاميذ الثمرة المرجوة . لهذا لم نفهم اعتراض اللجنة على مباحث الصرف ولا مناداتها بوجوب إغفالها . اللهم إلا إذا كانت قد ركزت كل مباحث الصرف في مبحث واحد وهو موضوع الاعلال والابدال ثم أصدرت حكمها العام على جميع موضوعات هذا العلم ، وجعلتها من المباحث المسيرة الفهم المتصلة بفقه اللغة .

وليس هذا الفرض من الصواب في شيء ، فباحث الصرف كما قلنا أوسع ميدانا وأعم أثرا، ورأى اللجنة فيها بعيد عن التمحيص، وحكمها عليها لا يرضى به أعضاؤها أنفسهم إذا هم رجعوا إليها وعرفوا أثرها وفائدتها للتلاميذ .

أما أن يحصروها في دائرة ضيقة وهي الاعلال والابدال ثم يصوبوا للعلم جميعه سهامهم فليس من الانصاف العلمى في قليل ولا كثير ، بل هو نقد ليس له من أساس سوى الفروض غير الصحيحة .

في البلاغة

أما البلاغة فقد قالت اللجنة إن أمرها أيسر من القواعد النحوية ، ولذا كانت خطتها في تيسيرها بعيدة بعض الشيء من العنف والخلط اللذين ملكت مبيليهما في القواعد النحوية .

والحق أن خطب التيسير في جملته لم يكن عسيراً ، ولم يكن يتطلب هذه الضجة التي أحدثتها اللجنة ، ولقد كنا نود أن يكون شعارها في نقد البلاغة الاعتراف بفضل المتقدمين ، فتشير إلى ما كان لهم في الموضوعات البلاغية من جهود موفقة ، كما فعل عبد القاهر الجرجاني في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، وأبو هلال العسكري في الصناعتين ، وغيرها ممن مزج البلاغة بالأدب مزجاً تدعى اللجنة أنه من مبتكراتها ، وإلى ما اهتدى إليه المتأخرون من رجال البلاغة من بحوث قيمة أضافوها إلى بحوث القدماء . نعم لقد كان يجمل باللجنة أن تنوه بفضل هؤلاء وهؤلاء حتى لا تهمل بأن حملتها على الجميع كانت جارفة وبغير حق .

ومما يستوقف النظر ما قالته اللجنة عن الموضوعات التي اختارتها والتي أغفلتها ؛ فإنها قالت « وألغينا منها ما لا صلة بينه وبين الحياة الأدبية » ولا ندري ماذا قصدت اللجنة بهذا ، فحملتها هنا غامضة ، لأن المعروف أن المباحث البلاغية التي تركتها اللجنة لها بالأدب وبنون القول صلة وثيقة ، فموضوع كالفصل والوصل هو ميدان للبلاغة في أرقى درجاتها ، ثم هو متصل بالأساليب التي عدتها اللجنة من بحوث البلاغة وأوجبت على التلاميذ دراستها ؛ ولو أن اللجنة جعلت عذرها في إغفال مثل هذا البحث عذراً تعليمياً متواضعاً ، كمرعاة عقول المتعلمين وأفهامهم ، لكان أدنى إلى القبول

وإذا نظرنا إلى المنهج الذي اقترحه اللجنة في البلاغة وجدناه يتضمن أنواعاً ثلاثة :

- ١ - موضوعات هي مما دون في مناهج البلاغة قديمها وحديثها وهي :
معنى البلاغة . الإيجاز والإطناب والمساواة . الجملة وتقسيمها إلى خبر وإنشاء ،
التقديم والتأخير . التشبيه والاستعارة . الكناية . المحسنات البديعية .
- ٢ - مباحث من مناهج الأدب وهي :

الخطابة . الشعر . النثر . تراجم الأشخاص

٣ — أبواب قالت اللجنة إنها قد « بحث عنها القدماء من النقاد في إجمال ،
ويبحث عنها المحدثون في كثير من التفصيل » وهي الأسلوب . الوصف . القصص .
المقالة . الفصول « الفقر » . وحدة الموضوع .

و يتضح من هذا أن اللجنة لم تأت في مقترحاتها في البلاغة بجديد .

وبعد فنحن من أنصار تيسير القواعد العربية ، ولكننا لا نرتضى الطرق التي
سلكتها اللجنة في هذا التيسير ، ولا نوافق على التغيير الذي اقترحت في نواحي
شئنا ؛ فانا نعتقد أن التيسير ليس في تغيير الاصطلاحات أو في إدخال بعض
الحقائق في بعض ، ولكن دعائم التيسير يجب أن تقوم على الاختصار على ما يحتاج
إليه تلاميذ المدارس ، وعلى ماله صلة بالغاية التي تدرس القواعد من أجلها ، وهي
لنطق السليم والكتابة الصحيحة ؛ وإلى جانب هذا تدرس الحقائق بالأساليب
العملية دراسة ممتزجة بتكوين الجمل حتى ترسخ الأساليب السليمة في أذهان
المتعلمين .